

## ■ تراجع الدين العام في الكويت 25.5 في المئة



3.311 ألفاً من الذكور بنسبة 44.68% والإناث 4.099 ألفاً من الإناث بنسبة 55.32%، فيما كان تعدادهم خلال ذات الفترة من العام 2018 نحو 13.523 ألف شخص، وبهذا تبلغ نسبة التراجع 45.20 في المئة.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصريف)

كشف بنك الكويت المركزي عن تراجع الدين العام في الكويت خلال شهر حزيران (يونيو) السابق بنسبة 25.5 في المئة، ليُسجَل 2.972 مليار دينار، أي 9.787 مليار دولار، مقارنة بـ 3.992 مليار دينار، أي 13.146 مليار دولار، مقارنة مع الشهر ذاته من العام 2018. ويعود التراجع في الدين القائم إلى سببين: أولهما، استحقاق سندات من الإصدارات السابقة بقيمة 910 ملايين دينار، أما السبب الثاني، فيتمثل بتوقف بنك الكويت المركزي في أيلول 2017، عن بيع سندات دين محلية لانتهاؤ مدة قانون الدين العام القديم، مع ترقب إقرار مجلس الأمة الكويتي للقانون الجديد الذي سيرفع حجم الاقتراض من 10 مليارات دينار إلى 25 مليار دينار، وكذلك تمديد أجل الاستحقاق من 10 أعوام لـ 30 عاماً.

في المقابل، أظهرت بيانات المركزي الكويتي تراجعاً ملحوظاً في معدلات البطالة حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل من الكويتيين حتى 22 نيسان الماضي نحو 7.41 ألف عاطل عن العمل منهم

## ■ صندوق النقد يطالب العراق برزمة إصلاحية



المصرفي بغية الحفاظ على الاستقرار المالي، عبر إعادة هيكلة البنوك الكبيرة المملوكة للدولة، وتعزيز الرقابة عليها. وتدعم الحكومة العراقية قطاع الكهرباء في البلاد، وتستفيد منه مختلف شرائح المجتمع في الفئات المنزلية والتجارية. وأبرمت الحكومة العراقية، في 30 نيسان/إبريل الماضي، عقداً بقيمة أكثر من 14 مليار يورو مع شركة سيمنز الألمانية لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية في البلاد.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصريف)

طالب صندوق النقد الدولي، الحكومة العراقية، بخفض الإنفاق على قطاع الطاقة الكهربائية، إلى جانب إصلاح شامل للقطاع المصرفي. ودعا صندوق النقد العراق إلى اغتنام فرصة تحسّن الأوضاع الأمنية، وارتفاع أسعار النفط، لتنفيذ سياسات وإصلاحات هيكلية، تضمن الاستقرار الاقتصادي. وشدد على ضرورة تنفيذ خفض الدعم لقطاع الكهرباء، باعتباره من الأولويات في ضبط الإنفاق، وحماية الفئات الأفقر والأقل دخلاً من التأثير بعمليات الضبط المالي. كذلك طالب الصندوق، الحكومة العراقية بضرورة القيام بإصلاح شامل للقطاع

## ■ ارتفاع أصول البنوك الإماراتية 6.5 في المئة



المؤشر الأهم لضمان استقرار القطاع المصرفي، وهي العامل الذي يعزز الثقة بالبنوك واستقرار السياسة النقدية بالدولة، ويعتبر ارتفاعها بقوة أحد أهم عناصر جذب مزيد من الودائع المصرفية للقطاع بالدولة، كما أنها عنصر جذب مهم للاستثمارات الأجنبية. وأدى بدء تطبيق معايير بازل 3 لدى البنوك العاملة بالدولة والتي ألزمت القطاع الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة في جميع الأوقات، إلى هذا النمو الذي يظهر قدرة البنوك الوطنية على الالتزام بأفضل المعايير العالمية لضمان سلامة القطاع المصرفي.

المصدر (صحيفة الاتحاد الإماراتية، بتصرف)

ارتفعت الأصول السائلة لدى البنوك الإماراتية بنسبة 6.5 في المئة بزيادة 32 مليار درهم خلال 3 أشهر لتصل إلى 521 مليار درهم بنهاية حزيران (يونيو) مقارنة مع 489 مليار درهم بنهاية آذار (مارس) 9 الماضي، وذلك بحسب بيانات صادرة عن المصرف المركزي الإماراتي. والسيولة المؤهلة هي السيولة النقدية لدى البنوك وأرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى المصرف المركزي والاستثمارات في شهادات الإيداع والقروض بين البنوك بالدولة والقروض الممنوحة للحكومة التي تستحق خلال 3 أشهر. وتصنف السيولة المؤهلة على أنها سيولة جيدة ذات نوعية عالية، وتعتبر

### Volume Analysis

